AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/580
S/1994/1217
27 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البند ٤٢ من جدول الأعمال
الحالة في أمريكا الوسطى: اجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه الوثيقتين المعنونتين "التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى" (انظر المرفق الأول) و "الالتزامات في مجالي البيئة والموارد الطبيعية" (انظر المرفق الثاني) اللتين اعتمدهما مؤتمر قمة دول أمريكا الوسطى المعني بالبيئة والتنمية المستدامة الذي انعقد في مانغوا، نيكاراغوا يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

ونكون ممتنين للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو مارتيني ايريرا
الممثل الدائم لغواتيمالا

(توقيع) ريكاردو كاستانيدا كورنيخو
الممثل الدائم للسلفادور

(توقيع) خيراردو مارتينس بلانكو
السفير الممثل الدائم لهندوراس

(توقيع) ايريك فيلشيز آشر
الممثل الدائم لنيكاراغوا

(توقيع) اميليا كاسترو دي باريش
السفير المناوب
القائم بالأعمال بالنيابة لكوستاريكا

(توقيع) خورخي إيوويكا
الممثل الدائم لبنما

(توقيع) ادوارد أ. لينغ
الممثل الدائم لبليز

../.. 151194 151194 94-41749

المرفق الأول

التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - نحن رؤساء جمهوريات بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وممثل رئيس وزراء بليز، المجتمعين في مؤتمر قمة دول أمريكا الوسطى المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، المعقود في مانغوا، قد قررنا اعتماد استراتيجية للتنمية المتكاملة والمستدامة في المنطقة، انطلاقا من اقتناعنا بأن الظروف السائدة تقتضي انتهاج منحى جديد.

٢ - وطبقا لما أعربنا عنه في اعلان غواسيمو، فلقد جسدنا هذا الخيار في استراتيجية وطنية واقليمية سميناها "التحالف من أجل التنمية المستدامة"، وهي مبادرة متكاملة لأمريكا الوسطى في المجال السياسي والاخلاقي والاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي، وضعناها في برنامج عمل نطمح من خلاله إلى أن نصبح نموذجا تحتذيه سائر المناطق.

٣ - وهذا التحالف من أجل التنمية المستدامة إنما هو عبارة عن مبادرة تشمل سياسات وبرامج وأنشطة على المدى القصير والمتوسط والطويل وتعدل خطتنا الانمائية ومواقفنا الفردية والجماعية والسياسات والأنشطة المحلية والوطنية والاقليمية، بما يمكن مجتمعاتنا من أسباب الاستدامة سياسا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا.

٤ - ويمثل هذا التحالف استراتيجية إقليمية لتنسيق وتضافر المصالح والمبادرات الإنمائية والمسؤوليات ومواءمة القوانين. وتحظى هذه المبادرة في تنفيذها بدعم المؤسسات السياسية، ولكنها لا تعوض آليات أو صكوك التكامل الاقليمي القائمة بل تستكملها وتدعمها وتعززها داخل المنطقة وخارجها، ولا سيما بتحويل التنمية المستدامة إلى استراتيجية وسياسة مركزية للدول وللمنطقة بأسرها. وتأتي مبادرة التحالف هذه لتأكيد وتعميق الالتزامات التي سبق للدول أن قطعتها عن نفسها فيما يتعلق بعملية التنمية المستدامة في برزخ أمريكا الوسطى.

٥ - ونتعهد في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة لصالح مجتمع بلدان أمريكا الوسطى والتزامنا بذلك، بأننا سنتحمل مسؤولية تحسين استغلال موارد منطقتنا وزيادة كفاءة ادارتها.

٦ - وفي هذا الصدد، نرى أن المجتمع الدولي بإمكانه، بل ومن واجبه، أن يساهم في التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى وأن يغير بالتالي مواقفه من تلك المنطقة وسياساته واجراءاته المتبعة تجاهها، مما سيغير تماما من طبيعة علاقاته مع بلدان البرزخ ويعود عليه وعليها بالنفع المتبادل.

٧ - ونعهد إلى هيئة دعم مبادرة التحالف، وهي مجلس أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة، بصلاحيات توقيع الاتفاقات الرامية إلى تحقيق تكامل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى وتعزيز تلك الاتفاقات والتفاوض بشأنها مع سائر البلدان ومجموعات البلدان والمناطق فضلا عن مؤسسات التعاون الاقليمية والدولية، وذلك بالاتفاق مع المؤسسات الوطنية والاقليمية المعنية مباشرة وبدعم من تلك المؤسسات.

٨ - وسوف تحدد أمريكا الوسطى حقوقا وواجبات ترد في جدول أعمال ريو دي جانيرو للقرن ٢١، أملا في أن تتحول بذلك إلى نموذج للتنمية المستدامة تحتذيه سائر البلدان ونسدد به خطانا في المستقبل في ضوء مبادئ قوامها احترام الحق في الحياة بجميع مظاهرها، وتحسين نوعيتها بشكل دائم، واحترام مقومات الحياة والتعدد في الأرض، واحترام السلم والديمقراطية القائمة على مبدأ المشاركة، واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، فضلا عن احترام خصوصية شعوبنا وتعددها الإثني وتحقيق التكامل الاقتصادي بين المنطقة وبقية بلدان العالم، والالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بما يضمن مصالح الأجيال القادمة.

ثانيا - مفهوم التنمية المستدامة

٩ - فيما يلي مفهوم التنمية المستدامة الذي اعتمدناه من منظور مميزات منطقة أمريكا الوسطى وخصائها:

> التنمية المستدامة عملية تغير تدريجي في نوعية حياة الإنسان نحو الأفضل، وتضعه في قلب التنمية وتتخذ منه غايتها الأولى، وذلك عن طريق النمو الاقتصادي القائم على التكافؤ الاجتماعي وتغيير أساليب الانتاج وأنماط الاستهلاك، والقائم على التوازن الإيكولوجي في المنطقة وتعزيز مواردها الحيوية. وتتطلب هذه العملية احترام التعدد الإثني والثقافي القائم على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، وتتطلب كذلك مشاركة المواطنين مشاركة كاملة وتعزيز مشاركتهم في أجواء من التعايش السلمي والانسجام مع البيئة بما لا يعرض للخطر بقاء الأجيال القادمة ويضمن جودة ظروفهم المعيشية.

ثالثا - مبادئ التحالف من أجل التنمية المستدامة

١٠ - نستعرض فيما يلي المبادئ الأساسية السبعة التي اعتمدناها نحن معشر سكان أمريكا الوسطى لتحقيق التنمية المستدامة. وسيتعين إعمال هذه المبادئ في جميع ما ستقوم به دولنا ومجتمعاتنا بصفة

فردية وجماعية، من سياسات وبرامج وأنشطة لتكون تلك المبادئ أساس الأهداف أو الالتزامات التي تحظى باهتمامنا المشترك.

ألف ـ احترام الحق في الحياة بجميع مظاهرها

١١ - ينطوي مبدأ الحق في الحياة على مجموعة قيم أخلاقية وروحية قوامها احترام وتقدير الإنسان للأرض وسائر الكائنات الحية وتحليه بروح المسؤولية تجاهها. والتنمية المستدامة لا تتحقق على حساب جماعات أخرى أو على حساب الأجيال المقبلة ولا تستقيم بتهديد الأنواع الأخرى.

باء ـ تحسين نوعية حياة الإنسان

١٢ - ترمي التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الإنسان وضمان جودتها. وهذا هو ما يساعد الناس على تنمية قدراتهم بما يضمن لهم بذلك حياة كريمة وناجحة. ويتطلب ذلك توفير الأمن من خلال التنمية البشرية وتعزيز مشاركة المجتمع في العملية الديمقراطية، واحترام التعددية الثقافية والتنوع الإثني، والتمتع بفرص التعليم، وتعزيز التدريب التقني والمهني بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي القائم على تكافؤ الفرص.

جيم ـ احترام مقومات الحياة والتنوع في الأرض واستغلالها على نحو مستدام

١٣ - ستعتمد التنمية المحلية والوطنية والإقليمية على استغلال موارد الأرض وإدارتها على نحو مستدام، وحماية هياكل ووظائف وتنوع النظم الطبيعية التي لا بقاء للإنسان وسائر الأنواع بدونها. وسيتعين بالتالي الاضطلاع بالأنشطة المناسبة التالية:

(أ) حفظ نظم دعم الحياة والعمليات الإيكولوجية التي تكيف المناخ ونوعية الهواء والماء وتنظم كميات المياه وتعيد استخدام العناصر الأساسية وتنشئ وتولد التربة وتساعد النظم الإيكولوجية على التجدد تلقائيا؛

(ب) حماية وحفظ التنوع البيولوجي لجميع أنواع النباتات والحيوانات والكائنات الأخرى، وللكائنات المتباينة وراثيا داخل كل نوع، ولتنوع النظم البيئية؛

(ج) العمل على استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام، ولا سيما التربة، والأنواع البرية والمدجنة، والأدغال والأراضي الزراعية، ونظم البيئة البحرية والمياه العذبة.

دال - تعزيز السلم والديمقراطية بوصفهما صيغتين أساسيتين للتعايش بين البشر

١٤ - تعتبر الحرية السياسية، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، ومكافحة العنف والفساد وظاهرة الإفلات من العقاب، واحترام المعاهدات الدولية المبرمة على نحو سليم عناصر أساسية لتعزيز السلم والديمقراطية بوصفهما صيغتين أساسيتين للتعايش بين البشر.

١٥ - ونظرا لأن السلم والديمقراطية لا يتعززان إلا بمشاركة المواطنين، فإن التنمية المستدامة لن تستقيم إلا بتعزيز المؤسسات الديمقراطية وآليات المشاركة ودولة القانون.

هاء - احترام التعدد الثقافي والتنوع الإثني في المنطقة

١٦ - تتميز بلدان أمريكا الوسطى، بدرجات متفاوتة، بمجتمعاتها المتكونة من أعراق وثقافات متنوعة مما يمثل مصدر إثراء كبير ينبغي الإبقاء عليه بتهيئة الظروف الكفيلة بإطلاق العنان لجميع المظاهر الثقافية ولا سيما مظاهر الثقافة الأصلية باعتبارها نتاج ثقافتنا الأولى التي همشت بعد مقدم المستعمر. ويمثل الحق في الهوية الثقافية حقا إنسانيا أساسيا وهو أساس التعايش والوحدة الوطنية.

١٧ - وفي المناطق المتميزة بكثرة تنوعها البيولوجي، توجد، بوجه عام، شعوب أصلية تمارس في بعض الحالات أشكالا من الحياة تتماشى وحفظ البيئة الطبيعية. فمفهوم السكان الأصليين لطبيعة العالم تساعد على تحقيق ذلك الهدف من حيث أنهم يعتبرون أن الكائن البشري جزء لا يتجزأ من الطبيعة في حد ذاتها.

١٨ - وليس هناك بالتالي أي تناقض بين احترام التنوع الإثني والنهوض بالثقافات الأصلية باعتبار ذلك هدفا في حد ذاته. بيد أن ذلك لن يتحول إلى ممارسة ملموسة إلا إذا ما عززت هذه المفاهيم بخيارات تمكن السكان من أسباب تحقيق التنمية الذاتية الاستدامة.

١٩ - ولن يتحقق احترام التنوع الإثني إلا في كنف السلم والديمقراطية، مع توفير فرص الاستفادة من التنمية المستدامة.

واو - رفع مستويات التكامل الاقتصادي بين بلدان المنطقة وبقية بلدان العالم

٢٠ - في سياق عولمة المكاسب المترتبة على حرية التجارة وسعيا لتمكين المنطقة بأسرها من الاستفادة من تلك المكاسب، يتعين، ولا سيما على الدول المتقدمة النمو، أن تضع وتنفذ سياسات تساعد على الإسراع

في أقرب وقت بإنشاء منطقة كبيرة للتكامل الاقتصادي والتجارة الحرة وفتح أبواب تلك المنطقة أمام بلدان أمريكا الوسطى لدخولها بشروط مناسبة تراعي خصائص مستوياتها الإنمائية.

زاي - المسؤولية الدولية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

٢١ - يجب أن تؤدي استراتيجيات الدول وسياساتها وبرامجها الى النهوض بالتنمية المستدامة والرفاه للأجيال الحاضرة والقادمة، بما يعزز التنمية البشرية في المجالات المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

رابعا - أسس التحالف من أجل التنمية المستدامة

٢٢ - التنمية المستدامة هي نهج شامل للتنمية يتطلب بذل جهود متزامنة في المجالات الأربعة التي تشكل أساس هذا التحالف كما تتطلب التقدم في هذه المجالات على نحو متوازن.

٢٣ - أما الديمقراطية، التي تتميز بالمشاركة الاجتماعية في القرارات التي تؤثر على المجتمع، فتتطلب أن تكون السياسات العامة وأشكال الانتاج والتعايش الخاصة بالمواطنين واسعة النطاق وقائمة على المشاركة. وبالمثل، فمن أجل تحقيق النجاح في مجال مكافحة الفقر فإن من الضروري تحقيق النمو الاقتصادي الذي يلزم، لايجاده، تحسين نوعية الموارد البشرية والقيام بأعمال تحسّن الفرص الاقتصادية لأكثر الفئات حرمانا عن طريق اتباع سياسة اجتماعية.

٢٤ - ولا يمكن للديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تكونا مستدامتين إذا لم يجر حفظ البيئة والموارد الطبيعية. وكل ذلك يؤكد من جديد أن ما يسهم به هذا النهج للتنمية المستدامة هو على وجه الدقة التأكيد على ضرورة بذل جهود متزامنة من أجل تحقيق الديمقراطية، والنمو الاقتصادي المقترن بالإنصاف، والتنمية الاجتماعية، وادارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وتحسين نوعية البيئة.

ألف - الديمقراطية

٢٥ - إن الديمقراطية باعتبارها شكلا أساسيا للتعايش البشري والتنمية المستدامة مترابطتان على نحو وثيق. ولا يمكن تحقيق الرفاه والعدل في أمريكا الوسطى إلا في مجتمع ديمقراطي قائم على المشاركة وفي دولة قائمة على القانون.

٢٦ - كذلك فإن دعم توطيد الديمقراطية، والحماية والضمان الكامل لحقوق الانسان إنما تشكل التعبير عن احترام الكرامة الانسانية، وهو ما يشكل أحد مواضع التركيز الرئيسية للتنمية المستدامة.

٢٧ - ويمثل السعي الى تحقيق اللامركزية وعدم تركيز النشاط السياسي والاقتصادي والإداري للدولة عاملين من عوامل صلاحية هذه العملية للبقاء، هما وتقوية وتدعيم المؤسسات الديمقراطية والادارات المحلية وحكومات البلديات. ومما يتسم بالأهمية أيضا تعزيز المنظمات غير الحكومية والمجتمعية.

٢٨ - أما السلم الوطيد والدائم، المستمد من هذا الشكل من أشكال التعايش البشري، فإنه يسمح بتحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب علاقات قائمة على الانسجام بين أفراد البشر وبين هؤلاء وعالم الطبيعة.

باء - التنمية الاجتماعية - الثقافية

٢٩ - يتمثل التحدي الاجتماعي ذو الأولوية في التغلب على مستويات الفقر المدقع الموجود في البلدان. فالفقر ليس فقط دليلا على حالة خطيرة من التأخر بل هو أيضا شاهد على عدم المساواة، وعقبة أمام المصالحة القائمة على الانسجام وأمام التكامل الوطني، وتهديد كامن للتعايش الديمقراطي وللسلم الوطيد والدائم.

٣٠ - وتقوم التنمية الاجتماعية، في إطار التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، على معايير مبدأ تقديم المساعدة، والتضامن، والمسؤولية المشتركة، والادارة الذاتية، والاهتمام بالحاجات الأساسية للسكان؛ فضلا عن التمكين للمجتمعات المحلية وتحقيق مشاركتها.

٣١ - ويكون المسؤولون الرئيسيون هم المجتمعات المحلية ومنظماتها، والمؤسسات الوسيطة والحكومات المحلية. ويتوقف نجاح التنمية المستدامة للمنطقة على تدريب وتأهيل الهياكل البلدية المسؤولة عن تنظيم ومشاركة المجتمعات المحلية، وكذلك عن الخدمات الاجتماعية في ظل مبدأ تحقيق اللامركزية، مع المشاركة الكاملة من جانب المستفيدين من ذلك.

٣٢ - تكون مجالات الاهتمام موجهة الى ما يلي:

(أ) الاستثمار في الموارد البشرية. وتُعطى الأولوية في هذا الاتجاه للتعليم الأساسي، والصحة الوقائية، والاصحاح البيئي، والتدريب والتأهيل؛

(ب) تنفيذ برامج لدعم الأسرة والجماعات الضعيفة بغية التمكين من تحقيق الانماء الكلي للقُصَّر والمراهقين والمسنين والنساء؛

(ج) تحسين إمكانية وصول مجموعات القُصَّر الى خدمات المساعدة الاجتماعية والى الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛

(د) زيادة فرص الحصول على فرص عمل. ويُسعَى بذلك الى تهيئة الأوضاع اللازمة لإيجاد أنشطة انتاجية عن طريق تعزيز توفير الائتمان الى المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة، وتقديم المساعدة التقنية، والقيام بأعمال أخرى تحسِّن الفرص الاقتصادية لأكثر الناس احتياجا.

٣٣ - وثمة عنصر أساسي يتمثل في تنمية الوعي العام فيما يتعلق بالأهمية التي ينطوي عليها النهوض بالتنمية المستدامة.

٣٤ - إن احترام الحياة في جميع مظاهرها واحترام دعامتها الطبيعية وهي الاقليم، ينطوي على مجموعة من القيم المواتية لتنمية الهوية القومية، في إطار التعددية الثقافية والتنوع العرقي. وبالمثل، فإن التنمية المستدامة تُنشئ مجموعة من المواقف والعادات وأساليب الحياة التي تعزّز التضامن الى جانب تعزيز الهوية. ويجب القيام، على نحو واف، باحترام وتطوير التراث الثقافي التاريخي والتراث الطبيعي من أجل النهوض بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كما يجب النهوض بتنمية النشاط الابداعي في مجالات الفنون والعلوم والتكنولوجيا.

جيم - التنمية الاقتصادية المستدامة

٣٥ - تقوم التنمية الاقتصادية المستدامة لبرزخ أمريكا اللاتينية على قاعدة قوامها الحرية والكرامة والعدالة والإنصاف الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية.

٣٦ - أما ادارة السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية ادارة رشيدة متسمة بالكفاءة، فضلا عن الاحتفاظ بقواعد واضحة ومتناسقة ومتسقة، فإنهما يشكلان شرطا لا غنى عنه من أجل بلوغ واستمرار أوضاع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويجمع نظامنا الاجتماعي - الاقتصادي مستقبلا بين كل ما هو أساسي من أجل التعايش السلمي لمكونات المجتمع وإضفاء الصبغة الانسانية على الاقتصاد، الى جانب دمج المعايير المتعلقة بالفعالية من حيث التكاليف في ذلك، وهذا فيما يخص الجوانب المتعلقة بتدهور البيئة واستخدام الموارد الطبيعية استخداما رشيدا.

٣٧ - كذلك فإن تحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية، ولا سيما في مجالات الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، يشكل هو الآخر عنصرا أساسيا، ليس فقط من أجل زيادة انتاجية اقتصادات المنطقة، ولكن أيضا من أجل نفس تنمية النشاط الاقتصادي بوجه عام.

٣٨ - وإن الطابع الهش لاقتصادات منطقتنا، التي تعتمد على صادرات عدد منخفض من المواد الأولية، قد انعكس في استمرار فجوة خارجية كبيرة. ونتيجة لذلك، فإنه لا غنى عن حصول منتجاتنا على فرص وصول أفضل الى الاقتصادات القائمة على الصناعة.

٣٩ - كذلك فإن عبء الديون ومدفوعات خدمتها قد فرض على بلداننا قيودا شديدة فيما يتعلق بقدرتها على التعجيل بالنمو واستئصال شأفة الفقر، ولذلك فإنه من أجل تحقيق إعادة تنشيط النمو يكون مما لا غنى عنه إيجاد حل دائم في أقرب وقت ممكن لمشاكل المديونية الخارجية.

٤٠ - وسيجري الاعتماد على الاستراتيجيات المالية الضرورية التي تكفل توفير الموارد من أجل التنمية المستدامة، من كل من المصادر الداخلية والمصادر الخارجية. وفي هذا الاتجاه، يمكن التفكير في استخدام آليات إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف وتحويلها وإعادة جدولتها، تبعا لظروف كل بلد، وإنشاء صناديق رأسمال دائر وصناديق استئمانية، وكذلك إعادة هيكلة وإعادة توزيع مخصصات الميزانيات الوطنية، بإعطاء الأولوية الواجبة لأهداف التنمية المستدامة، وإعادة تكييف نفقات الأمن والدفاع طبقا لواقع البلدان وجو السلم الذي يتقدم الى الأمام في المنطقة.

٤١ - ويؤدي نموذج التنمية المستدامة للمنطقة الى تنشيط المشاركة المتنامية من جانب القطاع الخاص والتطوير الكامل لقدرته الابداعية. ويتجه هذا النموذج نحو النهوض بالاستثمارات المباشرة وذلك، في جملة أمور، من أجل تقديم خدمات الى أكثر الفئات احتياجا باعتبار ذلك يشكل وسيلة لزيادة الانتاجية والكفاءة، وكذلك للتخفيف من الفقر.

٤٢ - وينبغي بالمثل إيجاد مبادرات من أجل الاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة المتجددة، وتدعيم التجارة والاستثمار الانتاجي المستدام، وتنشيط الادخار، وإزالة الروتين البيروقراطي من الإدارة العامة، ودعم أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات النظيفة عن طريق إنشاء مراكز للبحوث تيسر - على مستوى أمريكا اللاتينية - وضع معايير تقنية بيئية، وإصدار شهادات بالنوعية البيئية لمنتجاتنا التصديرية، مما يسهم في عملية إعادة التحويل الصناعي الجاري الاضطلاع بها في المنطقة، فضلا عن استخدام عمليات الانتاج المستدام، على أن يشمل ذلك تدابير وقائية وليس تدابير رد فعل مثل عمليات التقييم الدائمة للأثر البيئي.

٤٣ - وفي الوقت نفسه، فإن تنمية الموارد البشرية هي شرط أساسي من أجل زيادة الانتاجية وأداة هامة لتحقيق إنصاف اجتماعي أكبر. وبهذا المعنى، يجب التأكيد بشكل خاص على الاستثمار في مجالي التعليم والصحة، ولا سيما إزاء الفئات الأكثر احتياجا، باعتبار ذلك وسيلة لزيادة الانتاجية وتحسين القدرة على المنافسة والحد من الفقر بالمنطقة.

٤٤ - ونظرا الى أوضاع النشاط السياحي بالمنطقة، فإن من الضروري ضمان إيجاد توازن دينامي بين حماية وحفظ البيئة وتنمية هذا النشاط، فيما يتعلق بالتراث الطبيعي والثقافي لشعوبنا.

٤٥ - كذلك فإن تعزيز ودعم التزامات أمريكا الوسطى المتعلقة بالتكامل هما عنصران جوهريان من أجل تحسين نوعية حياة السكان ومن أجل زيادة التجارة الدولية وفتح أسواق جديدة ودمج أمريكا الوسطى في الاقتصاد العالمي.

٤٦ - ويتطلب هذا الدمج أن تنفذ جميع البلدان الالتزامات المتعـّهد بها فعلا من أجل وقف الحمائية وزيادة توسيع فرص الوصول الى الأسواق، وخاصة في القطاعات التي تهم البلدان النامية. ولذلك فإن من الملح تحقيق تحسين في شروط وصول السلع الأساسية الى الأسواق، وخاصة عن طريق الإلغاء التدريجي للحواجز التي تقيد واردات السلع الأساسية الأولية والمجهزة التي تنتجها بلدان أمريكا الوسطى، وإجراء تخفيض كبير وتدريجي لأنواع الدعم التي تشجع على تحقيق انتاج أقل قدرة على المنافسة، مثل إعانات الانتاج والتصدير.

دال - الادارة المستدامة للموارد الطبيعية وتحسين النوعية البيئية

٤٧ - يشكل استنفاد وتدهور القاعدة المتجددة للموارد الطبيعية مشكلة تعترض التنمية مستقبلا في أمريكا الوسطى. ذلك أن تلوث الماء والهواء والتربة قد ازداد زيادة سريعة في المنطقة وربما سيستمر إذا لم يجر إعادة توجيه العمليات الحالية للتنمية والتصنيع. ويكمن مصدر التهديد الرئيسي في فقدان الغابات وتناقص وتدهور امدادات ونوعية المياه، الأمر الذي يشكل بدوره أحد الأسباب الرئيسية للمرض والوفاة، وخاصة لدى السكان الهامشيين.

٤٨ - وتشكل الادارة المستدامة للموارد الطبيعية وتحسين نوعية البيئة آليتين لحماية العمليات الايكولوجية والتنوع الوراثي اللازمين من أجل الحفاظ على الحياة. كذلك فإنهما يسهمان في الجهد الدائم المبذول من أجل الحفاظ على التنوع الأحيائي (البيولوجي)، والمناطق المحمية، ومراقبة ومنع تلوث الماء والهواء والتربة، ويسمحان باستخدام النظم الإيكولوجية على نحو مستدام واستعادة تلك النظم التي تدهورت بالفعل.

٤٩ - ومن أجل ضمان أن يكون حفظ البيئة البشرية أداة تضفي على التنمية المستدامة مقومات البقاء وتدعمها، فإن البلدان قد التزمت بوضع سياسات، ذات قواعد تقوم في الإطار القانوني الداخلي والخارجي، في مجالات النظام الاقليمي، والطاقة، والنقل، والمستوطنات البشرية والسكان، والغابات والتنوع الأحيائي، ومراقبة ومنع تلوث الماء والهواء والتربة، في جملة أمور.

٥٠ - وإزاء الحالة الخطيرة التي تجتازها بلدان أمريكا الوسطى، فإنه لا غنى عن وضع سياسة وخطة رئيسية لتوليد الطاقة وتسويقها واستهلاكها؛ تشجعان استخدام مصادر الطاقة المتجددة والبديلة؛ وبرامج تحقيق الكفاءة في الطاقة، وربط الشبكات الكهربائية في أمريكا الوسطى.

خامسا - الأهداف العامة للتحالف من أجل التنمية المستدامة

٥١ - تتمثل الأهداف العامة للتحالف فيما يلي:

(أ) جعل برزخ أمريكا اللاتينية منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، عن طريق تشجيع تغيير المواقف الشخصية والاجتماعية بما يكفل بناء نموذج للتنمية المستدامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك في إطار جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) الادارة المتكاملة المستدامة للأقاليم المعنية من أجل ضمان حفظ التنوع الأحيائي للمنطقة تحقيقا لمصلحتنا ومصلحة البشرية؛

(ج) إبلاغ المجتمع الدولي بأهمية التحالف وكذلك بأهمية الفوائد المشتركة التي يمكن جنيها من دعم هذا النموذج للتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى؛

(د) تهيئة الأوضاع التي تعزّز بصورة دائمة قدرة المجتمع ومشاركته من أجل تحسين نوعية الحياة في الحاضر والمستقبل؛

(هـ) وتُشرح هذه الأهداف في مرفق يشكل جزءا لا يتجزأ من صك هذا التحالف من أجل التنمية المستدامة ولا ينفصل عنه.

سادسا - أجهزة التحالف من أجل التنمية المستدامة

ألف - المجلس الوطني للتنمية المستدامة

٥٢ - وافقت الحكومات على دمج المجالس الوطنية للتنمية المستدامة مع تمثيل القطاع العام والمجتمع المدني.

٥٣ - يُحافظ في مجالات عمل ومسؤوليات المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في كل بلد على ترابط واتساق السياسات والبرامج والمشاريع الوطنية مع استراتيجية التنمية المستدامة.

باء - مجلس أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة

٥٤ - ينشأ مجلس أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة، الذي يتشكل من رؤساء أمريكا الوسطى ورئيس وزراء بليز، وهؤلاء يستطيعون تفويض من يمثلهم.

٥٥ - يقوم المجلس باعتماد وتنفيذ قراراته والتزاماته واتفاقاته الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة عن طرق الأجهزة والمؤسسات التابعة لأمريكا الوسطى. ويكون مجلس وزراء العلاقات الخارجية، بالاشتراك مع مستشار بليز، هو الجهاز المنسق للقرارات الرئاسية ويعتمد في أعماله على الدعم المقدم من الأمين العام

لمنظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى التي ستعمل في ظل تعاون وثيق مع الأمانات الفنية للمنظومات الفرعية وللكيانات الاقليمية.

٥٦ - يعتمد مجلس أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة الآليات التي تكفل اشتراك المجتمع المدني في كامل عملية التنمية المستدامة، وبخاصة اللجنة الاستشارية التي يشير إليها بروتوكول تيغوسيغالبا.

وقد اعتمدنا هذا التحالف من أجل التنمية المستدامة، في مدينة ماناغوا، بجمهورية نيكاراغوا، في اليوم الثاني عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ألف وتسعمائة وأربعة وتسعين.

خوسيه ماريا فيغويريس أولسين
رئيس
جمهورية كوستاريكا

أرماندو كالديرون سول
رئيس
جمهورية السلفادور

راميرو دي ليون كابريو
رئيس
جمهورية غواتيمالا

كارلوس روبرتو رينا إدياكيس
رئيس
جمهورية هندوراس

فيوليتا باريوس دي تشامورو
رئيسة
جمهورية نيكاراغوا

إرنيستو بيريس باليادارس
رئيس
جمهورية بنما

هنري يانغ
ممثل رئيس وزراء بليز

تذييل

الأهداف المحددة للتحالف من أجل التنمية المستدامة

ألف - الأهداف السياسية

١ - دعم عمليات السلم والمصالحة في بلدان المنطقة.

٢ - تعزيز الإعمال الكامل لحقوق الإنسان.

٣ - تعزيز الوضع القانوني للمؤسسات الديمقراطية.

٤ - محاربة الفساد وظاهرة الإفلات من العقوبة.

٥ - تعزيز القدرة الإدارية وقدرات الحكم المحلي، بغية معالجة مشاكل كل منطقة محلية بصورة مباشرة.

٦ - تطوير آليات المشاركة السياسية والانتخابية.

٧ - دعم شتى أشكال التنظيم المجتمعي الذي يحافظ على الهوية الوطنية داخل إطار تعددها الثقافي وتنوعها الإثني.

٨ - مكافحة أسباب العنف والإجرام، بما فيها الاتجار بالمخدرات.

٩ - تحديث مؤسسات الدولة بغية أداء مهامها بكفاءة.

باء - الأهداف الاقتصادية

١ - وضع استراتيجية للتنمية المستدامة والتكامل الداخلي والخارجي ، على أساس تنشيط السوق المحلية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٢ - تعزيز سياسات تقليل الاختلالات الإقليمية التي تؤثر على التنمية المستدامة في المنطقة.

٣ - زيادة معدلات النمو الاقتصادي بما يساعد على محو مستويات الفقر ويكفل بذلك الاستدامة الاجتماعية والسياسية لعمليات الانفتاح الاقتصادي وإحلال الديمقراطية في بلدان المنطقة.

٤ - إيجاد حلول مشتركة لمعالجة الديون الخارجية.

٥ - مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية على الصعيد الإقليمي .

٦ - تنشيط الاستثمارات والعمليات الانتاجية المستدامة.

٧ - تشجيع إجراء دراسة ومناقشة مستفيضتين للاصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي يجب أن تحض بلدان أمريكا الوسطى على التفاوض فيما بينها على معاهدة للتجارة الحرة والاستثمار مع بلدان نصف الكرة الغربي.

٨ - تشجيع ابتكار ونقل التكنولوجيات النظيفة من أجل تحسين الانتاجية وتطوير المعايير التقنية البيئية وتنشيط الانتاج غير الضار بالبيئة.

٩ - تعزيز وتطوير السياحة الايكولوجية المستدامة.

١٠ - وضع سياسات لترشيد وحفز أنشطة الزراعة وتربية الحيوان، بما يسهم في تعزيز التنمية الريفية، ويدعم الاتجار الإقليمي بالمنتجات الزراعية والحيوانية، ويكفل الأمن الغذائي، ويعمل على زيادة وتنويع الصادرات ، مع تعزيز الروابط بين الشبكات الانتاجية والتجارية والخدمية.

١١ - تعزيز إدماج العلم والتكنولوجيا في العمليات الانتاجية ، من خلال تطوير التدريب التكنولوجي للموارد البشرية، وتعزيز وإقامة مراكز الابتكارات التكنولوجية، وإقامة هيئات لتطوير المشاريع والبرامج التكنولوجية.

١٢ - تشجيع تعمير وتأهيل وتحديث البنية الأساسية الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالنقل والاتصالات والطاقة، من أجل زيادة كفاءة القطاعات الإنتاجية وقدرتها على التنافس، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

جيم - الأهداف الاجتماعية

١ - القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، في الواقع وفي القانون، من أجل تحسين وضعها الاجتماعي ونوعية معيشتها.

٢ - تقليل مؤشرات الفقر المدقع ، خاصة عن طريق توفير فرص وظيفية.

٣ - إعادة إدماج اللاجئين والمشردين والعائدين، بشكل مناسب، في مجتمع آمن ومستقر داخل أمريكا الوسطى، كيما يتمتعوا بكافة حقوقهم كمواطنين وتتحسن نوعية حياتهم داخل إطار تكافؤ الفرص.

٤ - إدماج معايير التكافل والتضامن الاجتماعي والمشاركة في المسؤولية والحكم الذاتي في سياسات مكافحة الفقر، وذلك من خلال التنمية والمشاركة المجتمعية وتحقيق اللامركزية الاقتصادية والإدارية للدولة.

٥ - التشجيع، على سبيل الأولوية، على الاستثمار في الانسان تحقيقا لتنميته المتكاملة.

دال - الأهداف الثقافية

١ - التشجيع على اتباع نمط معيشة يعزز التنمية المستدامة ويقويها.

٢ - تعزيز تنمية الهوية الوطنية داخل إطار التعدد الثقافي والإثني.

٣ - العمل ، بشكل مناسب، على تعزيز التراث الثقافي والطبيعي وحمايته والاستفادة منه.

٤ - تعزيز الأنشطة الثقافية التي تساعد على تكوين علاقة مناسبة مع البيئة.

٥ - تشجيع التثقيف في مجال حماية الموارد الطبيعية واستغلالها بصورة مستدامة.

٦ - العمل على استرداد واستعادة الممتلكات الثقافية التي تم تصديرها بصورة غير مشروعة.

هاء - الأهداف البيئية

١ - مواءمة وتحديث البارامترات البيئية والتشريعات والمؤسسات الوطنية المختصة.

٢ - تقليل مستويات تلوث الهواء والمياه والتربة ، التي تؤثر على نوعية المعيشة.

٣ - حماية التنوع البيولوجي في المنطقة ودراسته والاستفادة منه بما يعزز أمورا منها إنشاء ممرات بيولوجية، ومناطق محمية، ومراكز للتنوع البيولوجي، وحدائق بيولوجية.

٤ - تعزيز القدرة على تنظيم ورصد وتطبيق القواعد البيئية، مثل تحديد سمات الجرائم البيئية.

٥ - زيادة وعي المجتمع ومشاركته من خلال ادماج الجوانب البيئية في المناهج التعليمية الرسمية وغير الرسمية.

٦ - التقليل ، في جميع الحالات، من معدل إزالة الأشجار، مع العمل، في الوقت نفسه، على تشجيع إعادة زرع الأشجار وتعزيز الأنشطة الحرجية الإنتاجية على المستوى الإقليمي.

٧ - تحقيق الإدارة المناسبة للأحواض الهيدروغرافية لضمان الاستخدامات المتنوعة للموارد المائية من حيث النوعية والكمية.

٨ - تعزيز المناقشة الإقليمية للسياسات المشتركة المتعلقة بالمنتجات الجديدة المواءمة للبيئة، والمساحات الخضراء، ودراسات الأثر البيئي.

٩ - تعزيز مشاريع التنمية المستدامة في مناطق الحدود.

ماناغوا، نيكاراغوا، ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

المرفق الثاني

التحالف من أجل التنمية المستدامة

التزامات في مجال البيئة والموارد الطبيعية

١ - وقعت بلداننا على صكوك وطنية، واقليمية ودولية في مجال البيئة والموارد الطبيعية ما تزال في مراحل مختلفة من التنفيذ، وعلى الرغم من ذلك ما زالت توجد مستويات غير مناسبة من التلوث في الماء والهواء والتربة؛ وكذلك في مجال الفقدان المتسارع لتنوعنا الاحيائي ولاسيما أحراجنا الطبيعية. وتبين هذه الصكوك ضرورة تعزيز البعد البيئي عند اتخاذ القرارات الاقتصادية العامة والخاصة، وكذلك ضرورة مشاركة المجتمع المدني في ادارة البيئة وحفظه.

٢ - ووعيا من رؤساء أمريكا الوسطى لهذه الحالة وإعمالا لمقررات التحالف من أجل التنمية المستدامة، التي وقعنا عليها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فقد قررنا اعتماد الالتزامات التالية.

ألف - التشريع

٣ - توصية الأمانة التنفيذية للجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية بأن تقوم، بالتشاور مع السلطات المختصة في كل بلد، بوضع تقرير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات الاقليمية والدولية التي وقعت عليها حكومات أمريكا الوسطى في مجال البيئة والموارد الطبيعية، ينبغي أن يقدم في اجتماع قمتنا العادي القادم.

باء - الموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي

٤ - تحديد فترة ثلاثة أشهر تقوم فيها السلطات الوطنية المختصة بوضع خطط "الممر الاحيائي (البيولوجي) لأمريكا الوسطى" وتعزيز النظم الوطنية للمناطق البرية المحمية، في اطار مخطط لتنسيق السياسات وتحقيق اللامركزية، وكذلك انشاء مراكز للتنوع الاحيائي وحدائق نباتات في كل بلد بهدف النهوض بالبحوث المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي وباستعمالاته.

٥ - وضع قائمة بجميع أنواع نباتات وحيوانات أمريكا الوسطى المهددة بالانقراض على أيدي السلطات الوطنية المختصة، بهدف حظر الاستيلاء على هذه الأنواع ونقلها والاتجار فيها. وينبغي الانتهاء من وضع هذه القائمة في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

جيم - الترتيبات الاقليمية

٦ - إصدار تعليمات للسلطات المختصة من أجل بدء الاجراءات اللازمة لوضع خطط لترتيبات اقليمية، واعطاء مهلة شهرين تعقد فيها هذه السلطات اجتماعا على الصعيد الاقليمي تحقيقا للهدف الأساسي المتمثل في وضع منهجيات واجراءات عامة من أجل تنفيذ هذا الالتزام.

دال - دراسات تقييم الأثر على البيئة

٧ - متابعة لالتزامنا المتعلق بعمليات تقييم الأثر على البيئة والذي تم التعهد به في قمة "غواسيمو"، يوعز الى الأمانة التنفيذية للجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، كيما تقوم، بالاشتراك مع ممثلي المجتمع المدني، وفي فترة لا تزيد على ٦ أشهر، بإعداد مقترح يأخذ في الاعتبار المبادئ، والحد الأدنى من المحتوى، والمنهجيات، وتنظيم عملية تقديم الخدمات الاستشارية، وآليات التشاور مع المجتمع المدني وغير ذلك من الجوانب التي ينبغي أن تشملها هذه العمليات.

هاء - موارد الغابات

٨ - اعتماد ادارة الغابات كأداة للتنمية المتكاملة تحقيقا للادارة المستدامة للغابات.

٩ - إصدار تعليمات الى السلطات المختصة للقيام، بصورة مشتركة مع القطاعات المهتمة في المجتمع المدني، بوضع مقترح بشأن القواعد التقنية لاصدار شهادات بالمنتجات الحراجية المتأتية من غابات مدارة بشكل مستدام، وقد حددنا لذلك فترة ٦ أشهر.

١٠ - صياغة وتنفيذ خطة لمنع حرائق الغابات ومكافحتها.

١١ - تشجيع اشتراك سلطات البلديات في ادارة موارد الغابات.

واو - الماء

١٢ - ايلاء أولوية لصياغة سياسات وتشريعات بشأن ادارة وحفظ الموارد الهيدرولية تشمل، في جملة أمور، الترتيبات القانونية والمؤسسية، وآليات التنسيق بين السلطات المختلفة المسؤولة عن تنظيم وادراة هذا المورد، فيما يتعلق بكل من الاستهلاك البشري والري وتوليد الكهرباء؛ وذلك باصدار تعليمات الى سلطاتنا المختصة لتنفيذ هذا الالتزام.

١٣ - اصدار تعليمات الى السلطات المختصة باجراء دراسات بشأن وديان أمريكا الوسطى بهدف إعداد مشاريع محددة للموافقة عليها وادارتها.

زاي - الهواء

١٤ - الازالة التامة للرصاص من الغازولين الذي يستخدم في أمريكا الوسطى في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥.

١٥ - القيام في موعد لا يتجاوز عاما واحدا بوضع قواعد من أجل السيطرة على التلوث الجوي من مصادر متحركة، وكذلك انشاء نظم لمراقبة نوعية الهواء، بمشاركة هيئات القطاع العام والقطاع الخاص. وتحقيقا لهذا الهدف، نصدر تعليماتنا الى المؤسسات المختصة لتنفيذ برامج توعية للسكان وحملات تثقيفية، بهدف تحقيق مشاركة أكبر من جانب السكان في تنفيذ هذا الالتزام.

حاء - التربة

١٦ - اصدار تعليمات لسلطاتنا المختصة لتوحيد تصنيف أنواع التربة في بلدان المنطقة وتحديد المناطق ذات التربة الأهش بغية القيام، في مهلة لا تزيد عن سنتين، بايجاد استراتيجيات عمل من أجل حماية المناطق التي حدث فيها أكبر تدهور للتربة وإعادتها الى ما كانت عليه.

طاء - الطاقة

١٧ - إصدار تعليمات للسلطات الوطنية كيما تقوم، بصورة مشتركة مع المسؤولين عن وضع القواعد الخاصة بالطاقة وانتاجها وتوزيعها وتسويتها، بوضع سياسة وخطة رئيسية للطاقة في أمريكا الوسطى (القطاع الفرعي النفطي، والكهربائي، ومصادر الطاقة المتجددة) في مهلة لا تزيد عن ستة أشهر. وينبغي أن تولي هذه السياسة والخطة الرئيسية أولوية لاستعمال مصادر الطاقة المتجددة، وتشجيع تحقيق مشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص والحكومات المحلية في نظم توليد الطاقة، وكذلك في برامج تحقيق الكفاءة في الطاقة.

ياء - مكافحة التلوث

١٨ - تحديد فترة سنتين بدءا من هذا التاريخ كيما تضع جميع بلداننا موضع التنفيذ القواعد المحددة لمراقبة التلوث ومكافحته؛

(أ) تلوث الماء؛

(ب) تلوث الهواء؛

(ج) تلوث التربة؛

(د) التلوث السمعي؛

(هـ) التلوث البصري؛

(و) غير ذلك من تلوث.

ويكون هذا الالتزام من اختصاص لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، التي ستنفذه بالتدريج، ساعية الى إنشاء آليات لا مركزية من أجل الاشراف والمراقبة ومشجعة مشاركة المجتمع المدني في هذه العمليات.

كاف - التعليم

١٩ - اصدار تعليمات لوزراء تعليمنا كي يقوموا، بصورة مشتركة مع السلطات المختصة بالبيئة والموارد الطبيعية، بوضع وتطوير برامج تشمل المناهج والبرامج الدراسية، بدءا من مرحلة ما قبل الابتدائي وحتى مراحل تشعب التعليم، الى جانب مواد التعليم البيئي، مع ايلاء الأولوية لمعرفة الموارد الطبيعية في المنطقة.

٢٠ - القيام، عن طريق وزارات التعليم في بلداننا، بانشاء آلية للتنسيق وتبادل الخبرات على الصعيد الاقليمي بشأن مواضيع البيئة والموارد الطبيعية.

٢١ - العمل، في كل بلد من بلداننا، على تشجيع برامج للتعليم البيئي داخل وخارج النظام التعليمي، تشمل تدريب هيئات الأمن والمسؤولين عن تطبيق العدالة في هذا الشأن.

لام - التمويل

٢٢ - اصدار تعليمات لمصرف التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى كيما يشرع في تنفيذ البرنامج الفرعي الاقليمي للبيئة ويكفل فعالية توجيه التعاون المالي المعني عن طريق الصناديق الوطنية القائمة في هذا الشأن.

٢٣ - انشاء صندوق البيئة لأمريكا الوسطى.

ميم - الاعلام

٢٤ - انشاء نظام معلومات عن البيئة في أمريكا الوسطى عن طريق لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، يعزز ويوسع فرص وصول المجتمع المدني بشكل فعال الى خدمات الاتصال الالكتروني وغيره من وسائل الاتصال.

- - - - -